دور المرجعية الدينية في الخلاف السياسي الشيعي بعد استقالة المرجع الحائري

حسن التميمي*

ملخص:تتناول هذه الدراسة دور المرجعية الدينية في الخلاف السياسي الشيعي بعد استقالة المرجع كاظم الحائري، ومن المعروف أن المرجعية الدينية تمثّل دورًا مهمًّا في تاريخ العراق، وتناقش الدراسة الموضوعَ من عدة محاور، هي: مفهوم المرجعية ومراحل نشأتها، وتشظّي المرجعية بعد الثورة الإيرانية الإسلامية عام 1979، واستقالة الحائري وعلاقتها بالخلاف السياسي الشيعي في العراق.

الكلمات المفتاحية: المرجعية الدينية، العراق، الخلاف الشيعي، إيران.

*باحث، العراق.

The Role of The Religious Authority in The Shiite Political Dispute After The Resignation of Al-Hairi

HASAN AL TIMIMI*

ORCID NO : 0000-0002-7233-4291

ABSTRACT: *This study deals with the role of the religious authority in the Shiite political dispute after the resignation of Kazem Al-Hairi. It is known that the religious authority has played a significant role in the history of Iraq. Additionally, the study discusses the subject from several aspects as following: the concept of the religious authority, its emergence, and fragmentation following the Iranian Islamic Revolution of 1979. Also, it deals with the resignation of Al-Hairi and its relationship to the Shiite political dispute in Iraq.*

Keywords:Religious Authority, Iraq, Shiite Political Dispute, Iran.

*Researcher, Iraq.

رؤيـــة تركيـــة
2022-(4/11)
43 - 56

DOI:10.36360/1560-011-004-003

مدخل

يُعَدّ الدين عاملًا أساسيًّا ومؤثرًا في الشعوب حول العالم، وتوجد في الأديان المختلفة على تنوعها مؤسسات دينية تنظم القواعد والتشريعات الدينية، وتكون مسؤولة عن شرحها أيضًا، فالمسلمون بتنوعهم، والمسيحيون واليهود، فضلًا عن أصحاب الديانات غير الإبراهيمية- جميعهم يملكون مؤسساتهم الدينية الخاصة بهم، وعادةً ما يكون للمؤسسات الدينية دور في العمل السياسي، فتؤثر في القرارات السياسية، أو تقود بعض المجتمعات نتيجة اتّباع الناس لها، واستماعهم لنصائحها.

ومن هنا تمثّل المرجعية الدينية بالنسبة للمسلمين من مذهب الشيعة الإمامية أساسًا فقهيًّا يُرجَع إليه في الفتوى الدينية، وفي معالجة المسائل الشرعية المعروفة بالمسائل المستحدثة التي تنسجم مع السلوك الاجتماعي الذي تعيشه المجتمعات الإسلامية الحديثة، وتنبثق المرجعية الدينية برجالاتها من مدارس دينية تعرف بالحَوزة العلمية التي يتخرج منها فقهاء ورجال الدين المؤهلون للفتوى.

وقد كانت للمرجعية الدينية بالإضافة إلى دورها الديني مواقف سياسية مؤثرة في تاريخ العراق في القرن العشرين، تمثلت في الدعوة إلى مقاومة الاحتلال البريطاني ومساندة الدولة العثمانية، وفي تصادم بعض رجالاتها مع السلطات العراقية في النظام السابق، الا أنها وبعد 2003 كان لها موقف في رفض الاحتلال، ودعم عملية تأسيس نظام سياسي جديد، فضلًا عن فتواها الشهيرة في الدعوة إلى الجهاد الكفائي ضد تنظيم داعش الإرهابي.

وقد أدت الخلافات السياسية بين القوى السياسية الشيعية إلى أن تكون المرجعية طرفًا في ذلك، نتيجة لاختلاف تبعية القوى السياسية المختلفة لمرجعيات متعددة؛ لذلك سيناقش هذا البحث مفهوم المرجعية الدينية ومراحل نشأتها وحالة انقسامها، فضلًا عن تأثير هذا الانقسام في الصراع بين القوى السياسية الشيعية في العراق، وذلك وفقًا لعدة محاور، هي: مفهوم المرجعية ومراحل نشأتها، وتشظي المرجعية بعد الثورة الإيرانية الإسلامية عام 1979، واستقالة الحائري وعلاقتها بالخلاف السياسي الشيعي في العراق.

المحور الأول: مفهوم المرجعية ومراحل نشأتها

أولًا: مفهوم المرجعية الدينية: يستمد المسلمون من أتباع مذهب الشيعة الإمامية الفتاوى والتشريعات الدينية في القضايا المستحدثة التي لا يوجد فيها نص صريح في الكتاب والسّنّة النبوية من المرجعية الدينية التي تستند إلى مدرسة دينية تُعرَف بالحَوزة العلمية التي تدرس كل أصول الإسلام والفقه الإسلامي، وتعمل على

تخريج رجال الدين المؤهلين للفتوى الذين يتمكنون من بلوغ مرحلة الاجتهاد الفقهي في الفقه الإسلامي .

نشأت المرجعية الدينية نتيجة ظروف فريدة مرتبطة بالمسار التاريخي لمذهب الشيعة الإمامية ، الذي يقوم على مبدأ الولاية للإمام علي بن أبي طالب وولديه الحسن والحسين وأبناء الأخير وأحفاده ، وعددهم جميعًا اثنا عشر ، وفي عصر حياة الائمة الاثني عشر كان الشيعة يرجعون بالفتوى الدينية إلى إمام عصرهم ، إلا أنه بعد غيبة الإمام الثاني عشر الغيبة الصغرى برز دور من عُرِفوا بالسفراء الأربعة ، الذين كانوا يمثّلون صلة الوصل بين الإمام والناس ، وقد استمرت هذه المرحلة منذ سنة 260هـ حتى سنة 329هـ ، وهذه السنة الأخيرة هي تاريخ وفاة السفير الرابع الذي لم يوصِ بالولاية لأحد من الناس بعده ، عندها بدأ ما يُعرَف بالغيبة الكبرى للإمام الثاني عشر .

وبفعل هذه التطورات وبعد انتهاء مرحلة الإمامة والسفارة وفي ظل عدم وجود إمام من أهل البيت يُعَدّ مرجعًا للفتوى والتشريعات الدينية ، ظهرت الحاجة ليحلّ العلماء والفقهاء الشيعة محلّ الأئمة من أهل البيت أو محل سفرائهم ، وذلك بأن أصبحوا مراجع للفتوى في أمور الدين والدنيا ، أو تلقي أموال الخُمْس ، ولا يصل إلى هذه المرحلة إلا من بلغ الاجتهاد الفقهي ، ويُطلَق عليه حينئذ لقب « آية الله العظمى » ، وهذه المرتبة الدرجة تمثّل أعلى مرتبة علمية في الحوزة الدينية ، وهي مرادفة لمرتبة (البروفيسور) في الجامعات الأكاديمية .

ثانيًا : أسس اختيار المرجع الأعلى

على الرغم من أن الحوزة الدينية تخرّج المئات ، وربما الآلاف من الطلاب إلا أن الكثير منهم لا يصل إلى مرحلة الاجتهاد الفقهي المؤهّل للفتوى ، التي تعرف بمرحلة البحث الخارج ، إذ يتمكن من كتابة بحث أصيل يستنبط فيه أحكامًا جديدة في الشريعة الإسلامية ، ويُعرف هذا البحث بعد إصداره بـ(الرسالة العملية) التي تُعَدّ إحدى الأسس التي يجري اعتمادها لاختيار الشخص المؤهل لمرتبة المرجع الأعلى .

لذلك يجري اختيار المرجع الأعلى على أساس مبدأ يعرف بـ(الأعلمية) أي اختيار من هو أكثر علمًا ومعرفةً ، وأفضل من ناحية الاجتهاد الفقهي من بين مجموعة من نظرائه ممّن بلغوا مرتبة (آية الله) ، ومن أهم المعايير التي يجري من خلالها قياس العلمية ، التوصية من عدة مجتهدين معاصرين ، أو من خلال قراءة الرسالة العملية للمجتهد ، وأهمية النتائج العلمية التي توصل إليها .

غالبًا ما تكون طريقة الاختيار بواسطة التوصية هي الطريقة والعرف السائدان بين مراجع الدين، وهذا العرف مستمد أصلًا من الأئمة الاثني عشر المعصومين الذين كان كلٌ منهم يوصي لولده بأن يخلفه بالإمامة من بعده، وانتقل هذا العرف للنواب أو السفراء الأربعة للإمام الغائب، الذين توفي آخرهم، وهو (علي بن محمد السمري) عام (329هـ) ولم يوصِ بالنيابة الخاصة لأحد من بعده، حيث وُجِدت عنده رسالة بختم الإمام الغائب تخبره بموعد وفاته، وتطلب منه أن لا يوصي لأحد من بعده بالنيابة، وذلك بسبب بدء موعد الغيبة الكبرى[1].

المحور الثاني: التشظّي المرجعي بعد الثورة الإيرانية الإسلامية عام 1979

تمثل الثورة الإيرانية الإسلامية في إيران عام 1979 نقطة تحول مهمّة في تاريخ المرجعية الدينية، ؛ لأنها قامت بقيادة دينية، وأدت إلى إنشاء أول (دولة إسلامية شيعية) في المنطقة، كما أنها استحدثت مفهومًا جديدًا في الفكر السياسي الشيعي يُعرَف بـ(ولاية الفقيه) الذي لم يكن موجودًا من قبل لدى المراجع المختلفين منذ تأسيس المرجعية الدينية.

وأصل مفهوم ولاية الفقيه هو قيام مرجع التقليد الفقيه بالإشراف على السلطة السياسية للبلاد وتوجيهها بما يخدم مصالحها ومصالح المسلمين، ويستمد الفقيه هذه السلطة من فكرة نيابة الإمام المهدي الغائب، فيدّعي الولي الفقيه أنه بديل في أثناء انتظار عودة الإمام الغائب وتعطّل دور الشيعة بالحكم؛ انتظارًا لهذه العودة، حيث يكون الولي الفقيه هو نائب الإمام الغائب في عصر الغَيبة، ويتولى إدارة شؤون المسلمين إلى حين عودة الإمام.

وقد رفض مراجع الشيعة الاوائل فكرة ولاية الفقيه التي كانت بدعوة من المعتزلة والشيعة الزيدية، بحجة انتفاء شرط العصمة والتعيين من الله للفقيه؛ لأن هذين الشرطين أساسيان للولاية التي كان يتصف بها النبي الأكرم والأئمة من نسله.

وقد استعادت الثورة الإيرانية الإسلامية فكرة ولاية الفقيه بعد قرون من السجال المستمر عليها بين مراجع الشيعة، إذ اعتمدها زعيم هذه الحركة (آية الله الخميني) منهجًا لإدارة الدولة في إيران التي تحولت منذ ذلك الوقت إلى ما يُعرَف حاليًّا بـ(الجمهورية الإسلامية في إيران).

للفقيه أمران ، نفوذ قضائه وحجية فتواه

ظهرت مرجعية آل الصدر بزعامة السيد محمد محمد صادق الصدر الذي قام بإصلاحات في نظام المرجعية ، حيث أعاد العمل بصلاة الجمعة التي قام الشيعة بتعطيلها منذ الغيبة الكبرى

وقد أدت هذه التحولات وإعلان الخميني تصدير الثورة الإسلامية إلى خارج إيران إلى انقسامات داخل المرجعية الدينية الموحدة للطائفة ، فقد رفضت مرجعية النجف الأشرف التي تُعَدّ المرجعية الكبرى للطائفة ولاية الفقيه ، إذ رفض المرجع الأعلى آنذاك أبو القاسم الخوئي ولاية الفقيه المطلقة التي أعلنها الخميني ، التي عدّها الخوئي ولاية مختصة بالنبيّ وأهل بيته ، بل إن ما يجري استنتاجه من الروايات هو أن الولاية للفقيه تكون في مسألتَي نفوذ القضاء وحجية الفتوى فقط ، وليس للفقيه التصرف في أمور أموال القُصَّر أو غير ذلك من شؤون الحكم ، ويقول في ذلك : « في ثبوت الولاية المطلقة للفقيه الجامع للشرائط خلاف، ومعظم فقهاء الإماميّة يقولون بعدم ثبوتها. وإنّما تثبت في الامور الحسبيّة فقط »[2] .

كما رفض السيد علي السيستاني ولاية الفقيه المطلقة وذلك في كتاب (الاجتهاد والتقليد والاحتياط) في مطلع المبحث السادس بالقول : « وممّا يجدر ذكره أنه ليس في كلمات القدماء لولاية الفقيه عين ولا أثر »[3] ، ويرى أن الولاية بنوعيها الولاية بمعنى الرئاسة أو الولاية العامة التي هي ولاية النبي وأهل بيته على المؤمنين– تكون في القضايا الحسبية التي يرى أنها تجوز للفقيه عندما يجمع شروط الاجتهاد والتقليد ، أمّا الولاية في الأمور العامة المرتبطة بالمجتمع الإسلامي فتحتاج إلى شروط من بينها إجماع المسلمين وانتخابهم للفقيه وتوافقهم عليه[4] .

وقد أدى هذا الرفض لتطبيق مفهوم ولاية الفقيه في إيران إلى انقسام في المرجعية الدينية العليا للشيعة ، حيث تشكلت نتيجة لذلك ثنائية حوزوية ومرجعية بين حوزة ومرجعية النجف الأشرف التي تدعو إلى عدم تدخل الفقيه في السياسة نتيجة غياب الإمام ، وبين حوزة ومرجعية قم التي ترى ضرورة تدخل الفقيه في السياسة .

لكن الانقسام هذا تعمّقَ في تسعينيات القرن الماضي ، إذ ظهرت مرجعية آل الصدر بزعامة السيد (محمد محمد صادق الصدر) الذي قام بإصلاحات في نظام المرجعية ، حيث أعاد العمل بصلاة الجمعة التي قام الشيعة بتعطيلها منذ الغيبة الكبرى ؛ بسبب غياب الإمام العادل المؤهل لإقامة الصلاة ، وقام بإمامة المصلين فيها لأول مرة في العراق بعد أن قام بذلك الخميني عقب الثورة الإيرانية الإسلامية عام 1979 ، فيما

رفض السيد الصدر ولاية الفقيه المطلقة التي دعت إليها الثورة الإيرانية التي كانت ولاية عامة أممية عابرة للحدود، كما كان الصدر صاحب فكرة المرجعية العربية،[5] وهي الدعوة التي دفعت النظام السابق في البداية إلى السكوت عن حركة الصدر، إذ وجد النظام مصلحة في هذه الدعوة المضادة لدعوات إيران في تصدير مرجعيتها إلى العراق، وقد تزامن ذلك مع تطبيق نظام صدام سياسة جديدة يتقرّب فيها من الدين عُرِفت بالحملة الإيمانية.

وهذا أدى إلى ظهور انقسام داخل مرجعية النجف ذاتها، إذ ظهر مراجع عدة كان أبرزهم المرجع الأعلى السيد علي السيستاني الذي تولى مرتبة المرجعية بعد وفاة المرجع الأعلى (السيد أبي القاسم الخوئي)، في المقابل برز السيد (محمد محمد صادق الصدر) مرجعًا آخر داخل حوزة النجف، الذي اعترض على مرجعية السيد السيستاني، إذ كان السيد الصدر يدعو إلى أن يقوم المرجع الأعلى بدور اجتماعي وسياسي أكبر، وأن يكون حاضرًا بين الناس، لذلك أصر الصدر على إمامة صلاة الجمعة بنفسه، فأطلق على مرجعيته اسم (الحوزة الناطقة) بوصف ذلك رد فعل على عدم تدخل مرجعية السيد السيستاني في السياسة التي وصفها السيد الصدر بالمرجعية الصامتة أو الساكتة.

وقد أدى النشاط السياسي للسيد الصدر إلى اغتياله من قبل نظام صدام حسين عام 1999، الذي من الواضح أنه استشعر خطر حركة الصدر عندما بدأ ينتقد الواقع السياسي والاقتصادي في البلاد.

وبعد اغتيال الصدر كان أتباع الحركة الصدرية أمام ثلاثة خيارات بخصوص مسألة التقليد المرجعي، الأول أن يقوموا بتقليد السيد كاظم الحائري، والثاني تقليد الشيخ إسحاق الفياض، والثالث تقليد الميت؛ أي الاستمرار على تقليد السيد محمد صادق الصدر حتى بعد وفاته.

وهذه الخيارات نابعة من توصية السيد الصدر لأتباعه، فقد أوصاهم بتقليد السيد (كاظم الحائري) أو الشيخ (إسحاق الفياض) في حال وفاته، وعلى الرغم من رفض الحائري الاعتراف بمرجعية السيد الصدر ورفضه التعامل مع رسول الصدر الذي أراد فتح مكتب للصدر في مدينة قم الإيرانية، إلا أن السيد الصدر اضطر إلى تعيين الحائري لخلافته؛ وذلك لسببين: الأول أن الحائري كان زميلًا للصدر عندما تتلمذا معًا على يد السيد (محمد باقر الصدر)، والثاني كان بطلب من المقربين من الصدر الذين كانوا

يخشون من احتمال اغتيال زعيمهم وبقائهم من دون مرجعية دينية محددة، وهو ما يؤدي إلى نزاع داخلي على مرجعية الحركة الصدرية.[6]

بعد اغتيال السيد الصدر واثنين من أبنائه لم يبق من أبنائه إلا اثنان هما: مؤمل ومقتدى الصدر، وقد شكل عام 2003 فارقًا في تاريخ المرجعية وفي مسار تطور التيار الصدري، إذ زاد الانقسام المرجعي بعد عام 2003 وبرز بشكل واضح دور مراجع كثيرين، كل له أتباعه ومقلدوه، منهم: (الشيخ محمد اليعقوبي) و(الشيخ بشير النجفي) و(السيد كاظم الحائري) و(الشيخ إسحاق الفياض)...، بالإضافة إلى المرجع الأعلى (السيد علي السيستاني)، فضلًا عن تقليد بعض العراقيين السيد (علي الخامنئي) في إيران، و (السيد محمد حسين فضل الله) في لبنان.

بالتزامن مع ذلك تصاعدت مكانة السيد مقتدى الصدر ليمارس دورًا سياسيًّا بالتزامن مع قيام نظام سياسي جديد يدّعي قادته انتماءهم للمرجعية واستماعهم لنصائحها، في ذلك الوقت بات السيد مقتدى الصدر يوسّع من علاقته مع السيد كاظم الحائري حتى إنه أعلن عن تقليده للحائري، وهنا نشأت علاقة تخادم بين الطرفين، وهذا ما سنناقشه في المحور الثالث.

المحور الثالث: استقالة الحائري وعلاقتها بالخلاف السياسي الشيعي في العراق

لا يمكن فهم أسباب استقالة الحائري الأخيرة من دون فهم الواقع السياسي الشيعي في العراق، إذ تصاعد دور رجال الدين الشيعة ودور المرجعية الدينية في شؤون السياسة والحكم في عراق ما بعد 2003، حيث وصلت الأحزاب الإسلامية الشيعية إلى الحكم واعتمدت سلطات الاحتلال الأمريكي على هذه الأحزاب كونها ممثلة لشيعة العراق، وكان الاحتلال الأمريكي يحاول التقرب من المرجعية الدينية؛ لأن الولايات المتحدة كانت تخشى من فتوى جهاد يمكن أن تصدر من المرجعية تؤدي إلى مقاومة مسلحة شاملة كما حصل ضد الاحتلال البريطاني في ثورة عام 1920.

كل هذه الأسباب أعطت دورًا أساسيًّا لرجال الدين الشيعة في العملية السياسية فيما بعد عام 2003، إلا أن التيار الصدري برز بشكل مؤثر في المشهد العراقي؛ سواء في مواجهة الاحتلال الأمريكي أم بالاشتراك لاحقًا في العملية السياسية، حيث كان التيار الصدري بقيادة (مقتدى الصدر) تجمعه علاقة تعاون مع إيران التي بدورها كانت تسعى إلى استنزاف القوات الأمريكية عبر دعم حركات المقاومة المختلفة، في حين كان الصدر يبحث عن مكان مناسب ومؤثر له داخل العملية السياسية التي هيمن عليها حلفاء إيران من الأحزاب السياسية الشيعية، في حينها عزّز الصدر تعاونه مع السيد (كاظم الحائري) حيث أسّس الصدر ما عُرف بجيش المهدي، وهو قوة مسلحة شعبية تابعة للصدر، وأعلن الصدر في بياناته موافَقته على تقليد السيد الحائري وأن يكون هو وجيش المهدي مقلدين للحائري الذي كانت تربطه أواصر تعاون مع السلطات الإيرانية، حيث أكد الصدر في بَيانه أنه يؤيد مبدأ ولاية الفقيه العامة، بل هو تابع للولاية العامة المتمثلة بالسيد (كاظم الحائري) الذي هو الأعلم من الناحية الفقهية.[7]

وبهذا الإعلان مثّل الحائري المرجعية الدينية لمقتدى الصدر ولأتباعه من أبناء التيار الصدري، إلا أن هذا التأثير للحائري بقي محدودًا ومقتصرًا على الجانب الديني دون الجانب السياسي، فأتباع التيار الصدري سياسيًّا يتبعون كل تحركات زعيمهم مقتدى الصدر، وحتى على المستوى الديني هناك الكثير من العوامل التي تقوض مكانة الحائري في التيار الصدري وتحدّ من أهميتها، من بينها أن مقتدى الصدر اعتمد إستراتيجية في المجال الديني تقوم على الحفاظ على تعددية مراكز التقليد داخل التيار الصدري، فبالإضافة إلى الحائري فإن أبناء التيار الصدري يمكنهم تقليد (الشيخ إسحاق الفياض)؛ لكونه ممن أوصى بهم (السيد محمد الصدر) أيضًا قبل وفاته، كما أن الصدريين ما يزالون يقلدون السيد (محمد الصدر) على الرغم من وفاته، وذلك وفقًا لمبدأ (تقليد الميت)،[8]

إلا أن دور الحائري كان مفيدًا بشكل جزئي لـ(مقتدى الصدر) حتى يسيطر على التيار بعد وفاة والده أمام المطالبات من داخل التيار بالمرجعية بعد وفاة السيد الصدر ؛ لكون (مقتدى الصدر) لم يصل بعد إلى مرحلة الاجتهاد، فعلى سبيل المثال انشق الشيخ (محمد اليعقوبي) في عام 2003 عن التيار الصدري لينشئ له مرجعيته الخاصة .

في المقابل استفاد الحائري من الشعبية والإمكانيات القيادية التي كان يتمتع بها (مقتدى الصدر) في مساعيه لحشد التأييد لمرجعيته في العراق، كما أن دور الحائري أيضًا كان مرتبطًا بشبكة العلاقات التي أنشأتها إيران داخل العراق مع الجماعات الشيعية، حيث كانت إيران تسعى من خلال تأثيرها في نفوذ الحائري عند مقتدى الصدر إلى جعل الحركة الصدرية حركة سياسية ومسلحة موالية لسياسات إيران في العراق، بل إن الإيرانيين ووفقًا لما نقله (نوري المالكي) في تسريباته الأخيرة كانوا يسعون إلى استنساخ تجربة (حسن نصر الله) مع (مقتدى الصدر)، إذ أسهم الدعم الإيراني للصدريين في بدايات الغزو، ولاسيما في حركتهم المسلحة- في استنزاف القوات الأمريكية وتحقيق الهدف الإستراتيجي لإيران بمنع الولايات المتحدة من التفكير بحرب عليها .

وقد اكتسب السيد مقتدى الصدر شعبيته في قلوب الموالين له بسبب مكانة والده، وكذلك بسبب تمكنه من إقناع الموالين له بنيابته الرمزية للإمام الغائب كما كان الحال مع والده، وهذا مكّنه من حشد قدر كبير من الموالين له المستعدين للتضحية بحياتهم من أجله، وهو ما جعل من الصدر يشكل معادلة في العملية السياسية العراقية يصعب تجاهلها، فكانت مقاومته للاحتلال الأمريكي، ومواقفه السياسية المعارضة لسياسة نوري المالكي وحلفائه من أحزاب الإطار التنسيقي- عاملًا مؤثرًا في النظام السياسي العراقي .

وقد كان للصراع السياسي بين الأحزاب الشيعية العراقية أثر في تصاعد الخلاف بين الحائري ومقتدى الصدر، حيث إن الصدر بات يتقرب في السنوات الأخيرة من مرجعية السيستاني بفعل توافقه مع مواقف المرجع الأعلى تجاه القوى السياسية الحليفة لطهران، حتى إن هناك تنسيقًا واضحًا بين فصائل سرايا السلام وحشد العتبات يجري أحيانًا بعيدًا عن الحشد الشعبي، وهو المؤسسة التي يتبعون لها، كما أن مواقف السيستاني والصدر كانت متقاربة بشأن دعمهما للاحتجاجات الشعبية في عام 2019 التي كانت بوصلتها موجهة ضد النفوذ الإيراني في العراق ومن يمثله من قوى سياسية شيعية ؛ لذلك تصاعد الخلاف بين التيار الصدري وبين الأحزاب السياسية الشيعية، ولاسيما بعد انتخابات عام 2021 التي خسرت فيها أحزاب ما يُعرَف بالإطار التنسيقي أمام التيار الصدري الذي أحرز لأول مرة حوالي 73 مقعدًا في البرلمان ، وقد وصل الأمر بأحزاب الإطار التنسيقي إلى

اتهام الصدر بالتعاون مع حزب البعث أو « إسرائيل » أو الولايات المتحدة ، فيما يتهمهم الصدر بالتعاون مع إيران ضد مصالح العراق .

فنشأت ثنائية سياسية شيعية عُرفت بثنائية (الإطار-التيار) ، وقد أدت إلى أزمة في تشكيل الحكومة نتيجة سعي الإطار التنسيقي لتعطيل عملية تشكيل الحكومة ، وهو ما أدى إلى انسحاب التيار الصدري المفاجئ من مجلس النواب ، ثم الخروج بتظاهرات ، ظنًّا منه أنه يمكن تغيير النظام السياسي من خلال الشارع ؛ لذلك كثف ضغوطه من خلال الشارع .

استقالة الحائري وموقف الصدر منها:

جاءت استقالة الحائري في وقت كان مقتدى الصدر يحشد فيه الشارع لمحاصرة خصومه من أحزاب الإطار التنسيقي ، فقد كان بيان الحائري متضمنًا لجملة من المواقف ، كان أبرزها الاستقالة من المرجعية بسبب المرض وكبر السن ، وهو أمر غير مسبوق في تاريخ المرجعية الدينية ؛ لأنّ المرجع يبقى مرجعًا حتى وفاته ، والأمر الثاني هو وصيته لمقلديه بمن فيهم (أتباع التيار الصدري) بأن يتّبعوا من بعده مرشد الجمهورية الإسلامية (السيد علي خامنئي) ، وهذه الوصية كانت تُعَدّ ضربة من الناحية الدينية موجهة لمكانة (مقتدى الصدر) ، كما أن الحائري هاجم بشكل ضمني (السيد الصدر) ؛ مشيرًا لذلك بالقول : « على أبناء الشهيدينِ الصدرينِ (قدس الله سرهما) أن يعرفوا أن حب الشهيدينِ لا يكفي ما لم يقترن الإيمان بنهجهما بالعمل الصالح والاتّباع الحقيقي لأهدافهما التي ضحّيا بنفسيهما من أجلها، ولا يكفي مجرد الادعاء والانتساب، ومن يسعى لتفريق أبناء الشعب والمذهب باسم الشهيدينِ الصدرينِ (رضوان الله تعالى عليهما)، أو يتصدى للقيادة باسمهما وهو فاقد للاجتهاد أو لباقي الشرائط المشترطة في القيادة الشرعية، فهو –في الحقيقة– ليس صدريًّا مهما ادّعى أو انتسب »[9] .

أي أن الحائري نفى عن (مقتدى الصدر) صفة القائد ، وعدّه غير مؤهّل لذلك ؛ لأنه لم يصل إلى مرحلة الاجتهاد الفقهي ، كما تضمّن البيان دعوة إلى عدم الفرقة ، في إشارة إلى الخلاف بين الإطار والتيار الذي يرى مراقبون أنه يمكن أن يؤدي إلى اقتتال شيعي–شيعي .

يمكن أن نستنتج بأن بيان الحائري جاء متناغمًا مع المواقف السياسية للإطار التنسيقي ، وكذلك مع السياسة الإيرانية في العراق ، وذلك من خلال :

1 – أن الدعوة لتقليد السيد (علي خامنئي) تمثّل ضربة للتيار الصدري على المستوى العَقَدي ؛ لأنّ قائد التيار ما يزال يفتقد المرتبة العلمية في الاجتهاد التي تؤهله لهذه القيادة

والتي تتوفر بحسب الحائري في المرشد الإيراني، وهذا يعني محاولة نزع الشرعية من قيادة مقتدى الصدر للتيار الصدري ومنحها لعلي الخامنئي.

2- أن تأثير خطوة الحائري هذه لا يقتصر على التيار الصدري فحسب، بل يمتد إلى مكانة المرجعية في النجف الأشرف، فلم يوصِ الحائري باتّباع السيد السيستاني بديلًا عنه، بل أوصاهم باتّباع مرشد الجمهورية الإسلامية، وهذا يشير إلى محاولة إضعاف مكانة المرجعية العليا بالنجف الأشرف، وتعزيز مكانة مرجعية قم في إيران.

في المقابل كان رد السيد مقتدى الصدر في تغريدته يعكس حدة الاختلاف بين الرجلين، وكانت الردود مفعمة بالرمزيات المؤثّرة في الجمهور الشيعي بصورة عامة، وفي الجمهور الصدري بصورة خاصة، فعلى المستوى العام يستخدم السيد مقتدى الصدر دائمًا رمزيات من قبيل (الإصلاح، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أنتم في حل مني) وغيرها من المصطلحات الرمزية التي ترتبط في العقلية الجمعية لدى الشيعة بثورة الإمام الحسين عليه السلام، أما على مستوى جمهور التيار الصدري فقد استخدم السيد مقتدى الصدر مصطلح من قبيل (فيوضات السيد الوالد) للتأكيد على أن مكانة القائد التي اكتسبها الصدر لم تكن إلا مستمدة من مكانة والده الدينية والاجتماعية، بما

يعني أنه حتى مكانة الحائري في نفوس التيار الصدري إنما مستمدة من وصية السيد الصدر، لا بسبب تأثير الحائري دينيًّا فيهم.

ومن خلال رد السيد مقتدى الصدر نجد تأكيده وإصراره على أولوية مرجعية النجف الأشرف على حساب مرجعية قم؛ لأنه أدرك أن خطوة الحائري بالاستقالة إنما هي بالتوافق مع إيران؛ لتعزيز مكانتها داخل العراق من خلال تعزيز نفوذها على المستوى الديني، بعدما اهتزت نتيجة الحركات الاحتجاجية في السنوات الأخيرة.

كما أن ردّ الصدر تمثّل أيضًا باعتزال السياسة، وترك الأمر لجمهوره، وهذا أعطاهم الفرصة والخيار للتحرك واقتحام الخضراء، فاندلعت نتيجة لذلك اشتباكات بين مسلحي التيار الصدري وقوات حكومية لم تتوقف إلا بعدما طلب الصدر من أنصاره الانسحاب.

أراد الصدر أن يبرهن من خلال رده الشعبي أن جماهير التيار الصدري لن تهتز باستقالة الحائري، بل إنها لن تستمع لوصيته بتقليد مرشد الجمهورية الإسلامية، وذلك بفعل المكانة الدينية المتوارثة والمتجذرة للسيد مقتدى الصدر في نفوس أنصاره، التي هي أعلى من مكانة أي رجل دين آخر، حتى تحولت هذه المكانة إلى مكانة رمزية بالنسبة للتيار الصدري.

بناءً على ما تقدم يمكن القول: إن التيار الصدري لم يتأثر باستقالة الحائري؛ لضعف تأثير الحائري بالنسبة لتأثير السيد الصدر في جمهوره؛ لأن جمهور التيار الصدري مرتبط عقَديًّا بزعيمهم أكثر من أي شخص آخر، وإن سنوات من زعامة مقتدى الصدر لتياره فضلًا عمّا زرعه والده ولّد حالة من الولاء العضوي المترسخة عند جمهور التيار الذي يصعب على أي رجل دين تغييره لمصلحته أو التأثير فيه، كما أن محاولة إيران هذه لم تؤد إلا إلى خسارة نفوذها التام على التيار الصدري، الذي كان الحائري ممثله الأبرز؛ لذلك فإن الخلاف السياسي بين الإطار التنسيقي الحليف لإيران وبين التيار الصدري سيستمر من خلال استمرار التيار بالضغط على الإطار التنسيقي ومنعه من تشكيل أي حكومة، كما أن هذا الضغط قد يؤدي لاحقًا إلى حصول صراع مسلح بين الطرفين.

خاتمة

نستنتج من كل ما تقدّم أن استقالة الحائري كانت على ما يبدو إحدى خطوات السياسة الإيرانية للتأثير في شرعية التيار الصدري الدينية، بحيث يعزز ذلك من شرعية المرشد الإيراني وموقف حلفائه في العراق، وهذا أدّى إلى ازدياد حدة الانقسام بين التيار الصدري والإطار التنسيقي، ودفع بالطرفين إلى حافة الصدام المسلح، كما أن

حالة الصراع السياسي المستمر هذه دفعت بجنين بلاسخارت ممثلة الأمم المتحدة في العراق إلى القول بإخفاق النظام السياسي العراقي ، وانعدام الثقة بينه وبين المواطنين ، ولا يزال مستقبل العراق غير مبشّر ؛ بسبب استمرار الصراع بين القوى الرئيسة ، ولاسيما القوى السياسية الشيعية .

الهوامش والمراجع:

1. للمزيد من الاطلاع ينظر: جودت القزويني، المرجعية الدينية العليا عند الشيعة الإمامية: دراسة في التطور السياسي والعلمي، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، 2005.
2. نقلًا عن: مرتضى الحكمي، مقدمة مؤسسة الإمام الخوئي، موقع معهد الخوئي، مقدمة كتاب التنقيح في شرح العروة والوثقى، الجزء الأول، معهد الإمام الخوئي، متوفر على الرابط: https://www.alkhoei.net/ar/khlib/view/style2/58
3. محمد علي الرباني، الاجتهاد والتقليد والاحتياط، تقرير لأبحاث السيد علي السيستاني، نسخة محدودة التداول،2012، ص89.
4. المصدر نفسه، ص131-130.
5. يحيى الكبيسي، التيار الصدري محاولة للفهم، القدس العربي، 30/1/2020 ، على الرابط: https:// www.alquds.co.uk//التيار-الصدري-محاولة-للفهم
6. بينيديكت روبن-ديكروز، مقتدى الصدر والصراع على السلطة الدينية، مركز مالكوم كير-كارنيغي للشرق الاوسط، 29/9/2022، متوفر على الرابط:

   https://carnegie-mec.org/2022/09/29/ar-pub-88046
7. رشيد الخيون، 100 عام من الإسلام السياسي في العراق، الجزء الأول: الشيعة، مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، أيار/2011، ص385.
8. بينيديكت روبن-ديكروز، المصدر السابق.
9. بيان سماحة السيد الحائري يعلن فيه عدم الاستمرار في التصدي للمرجعية بسبب المرض والتقدم في العمر، موقع سماحة السيد كاظم الحسيني الحائري، 29/8/2022، على الرابط: https://www. /alhaeri.org

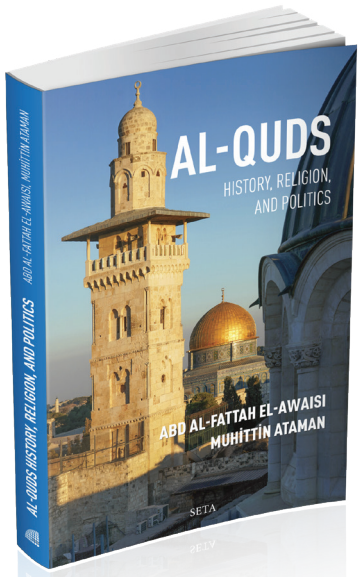

Al-Quds | History, Religion and Politics

September 2019 | Abd al-Fattah EL-AWAISI, Muhittin ATAMAN

Considering the transformation process in the Middle East and the global transition, it is clear that the Palestinian-Israeli question and the issue of al-Quds will continue to dominate the agenda of the Middle East and global system. Recent regional developments such as Trump's decision regarding the future of Jerusalem and the solution proposal called the "Deal of Century" by the Trump Administration demonstrate that the holy city of al-Quds will continue.

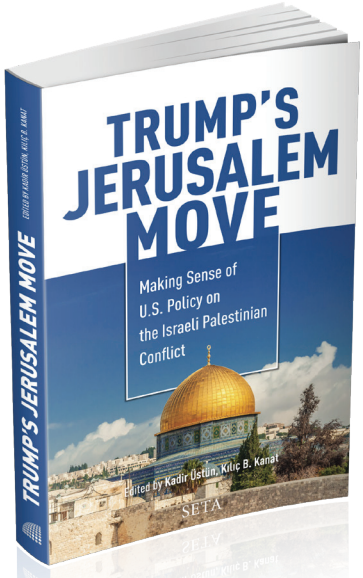

Trump's Jerusalem Move

April 2020 | Kadir Üstün, Kılıç Buğra Kanat

This critically important book includes chapters both contextualizing and discussing the U.S. administration's Jerusalem declaration in great detail. Various sections authored by American, Latin American, European, and Turkish authors examine the international responses to the U.S. President Trump's declaration.

setavakfi setadc setav setavakfi
www.setav.org/en • books@setav.org

SETA